صِيَغ المشتقات
بين الوضع والاستعمال

أ. محمود الحسن

في هذا المقال سيظهر أن صيغ المشتقات قد وُضِعت في الأصل للدلالة على معان صرفية خاصة، تؤديها عندما تُستعمل في التراكيب، كما سيظهر أن تلك المشتقات قد تخرج أحيانًا عن دلالتها الوضعية فتؤدي وظائف أخرى، بحسب السياق وطبيعة التركيب. ولتوضيح جوانب المسألة لا بدَّ من حديث مختصر أولاً عن أنواع المشتقات، ومعانيها الوضعية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الحديث عن المعاني الصرفية، التي تدلُّ عليها، عندما تُستَعمَل في النصوص.

المعاني الوضعية للمشتقات

المشتقات أسماء اشتُقّت من المصادر لتأدية وظائف محدّدة. وهي تُقسَم إلى قسمين، أحدهما: المشتقات الوصفية. وهي التي تدل على ذات موصوفة بحدث، وتصلح للاستعمال في باب الصفات، وتضم: اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. والقسم الثاني: المشتقات غير الوصفية. وهي أسماء اشتُقَّت من المصادر، ولكنها لم تُستعمل صفة في الكلام، فهي تدل على ذوات تُدرَك بالحواس، وتضم اسمي الزمان والمكان، واسم الآلة [1].

فكلمة «عالِم» مثلاً مشتق وصفيّ، لأنها تصلح أن تُستعمل صفة في الكلام. وهي تدل على شخص موصوف بالعلم، أي تدل على اسم ذات وحدث. أما نحو «رجل» فتدل على «شخص» أي: اسم ذات فحسب، وأما نحو «العلم» فتدلّ على حدث فقط. وأما كلمة «محراث» مثلاً فمشتق غير وصفيّ،

(1) الأشموني: شرح ألفية ابن مالك ١: ٣٩٥– ٣٩٦. ويُقصَد بالصفة: النعت والحال والخبر.

لأنها مشتقة من الحَرْث، ولكنها لا تُستَعمل صفة، بل تُستعمل استعمال أسماء الذوات فتدلّ على مسمًّى يُدرَك بالحواس. والفرق بين المشتقّ غير الوصفي واسم الذات المرتجَل هو أن الأول لا ينفكُّ عن ارتباطه بالمصدر كما هي حال: المطرقة والطَّرق، والملعب واللَّعِب، أما الثاني فلا يرتبط بالمصادر نحو: تِين وضِفدَع ولَوز وغير ذلك.

اسما الفاعل والمفعول:

يُعرَّف **اسم الفاعل** بأنه: صفه تُشتق من مصدر الفعل المتصرِّف، المبني للمعلوم، للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثًا لا ثبوتًا [٢]. نحو سامِع وقائِل وكاتِب ولاعِب وساعٍ وجاءٍ، ومُخرِج ومُساعِد ومُنتقِم ومُستنفِر ومُتَكَبِّر، قال تعالى:﴿وإنِّي مُرسِلةٌ إلَيهِم بِهَدِيّةٍ، فناظِرةٌ بِمَ يَرجِعُ المرسَلُونَ[٣]، فمُرسِلة: صفة تدلّ على ذات في حال ملابستها لفعل الإرسال. وناظِرة: صفة تدل على ذات في حالة ملابستها لفعل النَّظَر. فكل منهما اسم فاعل. أما نحو «كَرِيم» في قوله تعالى: ﴿إنْ هذا إلا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٤] فصفة مشبهة تدل على ثبوت ودوام نسبتها إلى صاحبها.

وثمة ما يسمى مبالغة اسم الفاعل، وهي [٥]:صفة تفيد التّكثير في اسم الفاعل، وليست على صيغته. نحو قول امرىء القيس[٦]:

مِكَرٍّ، مِفَرٍّ، مُقبِلٍ مُدبِرٍ، مَعًا كَجُلمُودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِن عَلِ

(2) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٨٥؛ وقباوة، الدكتور فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال ص ١٤٩.

(3) الآية ٣٥ من سورة النمل.

(4) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(5) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٩٢.

(6) التبريزي: شرح المعلقات العشر ص ٦٥.

فمُقبِل ومُدبِر: اسما فاعلَين، يحتملان الوصف بقلّة الإقبال والإدبار أو كثرتهما. أما مِكَرّ ومِفَرّ فالمراد بهما الوصف بكثرة الكَرّ والفَرّ، فهما يفيدان إضافة معنى المبالغة إلى اسمي الفاعلين كارّ وفارّ.

ولمبالغة اسم الفاعل صيغ كثيرة، أشهرها استعمالاً: «فَعّال» كجَرّاح وعَلاّم وحَمّال، و«فَعُول» كغَفُور وصَبُور وفَخُور، و«مِفعال» كمِقدام ومِطعان ومِدرار. ثم تأتي «فَعِيل» كرَحِيم وقَدِير، و«فَعِل» كفَهِم وحَذِر[٧]. وهناك صيغ أخرى أقل استعمالاً، نحو: فارُوق وصِدِّيق وقَيُّوم ومِكَرّ وسُبُّوح ومِسكِين وهُمَزة. وهذه الأمثلة تدل على صيَغها. ويُشار إلى أن صِيَغ المبالغة ترتبط بمصدر الفعل الثلاثي المجرد فقط [٨]، لذلك حُمِل على الشذوذ نحو: مِعطاء ومِهوان وزَهُوق للأفعال: أعطَى وأهانَ وأزهَقَ.

و**اسم المفعول**: صفة تُشتَق من مصدر الفعل المتصرِّف، المبني للمجهول، للدلالة على مَن وقع عليه الفعل حُدُوثًا لا ثُبوتًا[٩]. نحو: مَحمُود ومَعدُود ومَقُول ومَبِيع، ومُكرَم ومُعَظَّم ومُشتاق إليه ومُنتَصَر عليه.

الصفة المشبهة واسم التفضيل:

الصفة المشبهة هي: صفة مصوغة، من مصدر الفعل الثلاثي المجرد غالبًا،

(7) الجرجاني، عبد القاهر: المفتاح في الصرف ص١٥.؛ وابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٠١.

(8) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٩٢.

(9) ابن الحاجب: الكافية في النحو ٢: ٢٠٣؛ وقباوة، الدكتور فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال ص ١٥٦.

لغير تفضيل، للدلالة على ثبوت نسبة الحدث الذي تتضمنه إلى موصوفها[١٠]. نحو قول النَّبي ﷺ: «المؤمنُ القَوِيُّ خَيرٌ، وأحَبُّ إلَى اللهِ، مِنَ المؤمنِ الضَّعِيفِ»[١١]. فالقَوِيّ والضَّعِيف: صفتان مشبهتان، تدلان على ثبوت صِفَتي القوّة والضَّعف للمؤمن، على سبيل الاستمرار والدوام، لا التجدُّد والحدوث .

وقد سُمِّيت صفة مشبهة لأنها تشبه اسم الفاعل من جهة دلالتها على الذات والحدث، ومن جهة قبولها للتثنية والجمع والتأنيث، بخلاف اسم التفضيل[١٢]، نحو: كَرِيم وكَرِيمة، وكَرِيمان وكَرِيمتان، وكرِيمُون وكَرِيمات.

وصِيَغ الصِّفة المشبهة ليست بقياسية، كما هو الحال في اسمي الفاعل والمفعول[١٣]، إلا أن العلماء وجدوا أن بعض صِيَغها يخضع لقياس، يطرد في الغالب[١٤]، وأشهر صيغ الصفة المشبهة:

«أفعَل» للمذكر و«فعلاء» للمؤنث، نحو: أحمَر وحَمْراء وأحوَر وحَوراء وأعمَى وعَمْياء، و«فَعِل» و« فَعِلة » نحو: مَغِص ومَغِصة وشَرِس وشَرِسة وكَمِد وكَمِدة و فَرِح وفَرِحة. و«فَعْلان» و«فَعلَى» نحو: عَطْشان وعَطشَى وسَكْران وسَكرَى.

و«فَعِيل» و«فَعِيلة» نحو: كَرِيم وكَرِيمة و عَظِيم وعَظِيمة. و«فَعْل» و«فَعْلة» نحو: ضَخْم وضَخْمة وسَهْل وسَهْلة. و«فَيعِل» و«فَيعِلة» نحو: طَيِّب وطَيِّبة و سَيِّد وسَيِّدة، و«فَيعَل» و«فَيعَلة» نحو: فَيصَل وفَيصَلة.

والصفة المشبهة تكثر صياغتها من مصادر «فَعِل» و«فَعُل»، لأن الأول

(10) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري: الجامع الصغير في النحو ص ١٥٩.

(11) مسلم ص ٩٣٣ تحت الرقم ٢٦٦٤.

(12) ابن هشام: شرح قطر الندى ص٣٠٣.

(13) الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ١: ١٤٣– ١٤٤ و ١٤٨.

(14) المصدر نفسه ١: ١٤٣–١٤٤ و١٤٨.

غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة، والحِلَى، والثاني غالب في الغرائز. وهذه الصفات لازمة في الأغلب لأصحابها، وظاهرها الاستمرار. أما «فَعَل» فليس الغالب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازمًا فليس بمُستمِرّ، كالدُّخُول والخُرُوج، والقِيام والقُعُود [١٥].

ويشار إلى أن كثرة الصيغ، التي تأتي عليها الصفة المشبهة، تجعل تحديدها على أساس المعنى أسهل من معرفتها على أساس الصيغة. واعتمادًا على مسألة الاحتكام إلى المعنى تصبح الصفة المشبهة هي: كل صفة ثابتة، لا تدلّ على التّفضيل، ولا على المبالغة في اسم الفاعل، وليست باسم فاعل أو مفعول [١٦].

و**اسم التفضيل** هو: صفة تشتق من المصدر للدلالة على أن موصوفها قد تفوَّق على غيره، في انتسابه إلى معنى مصدرها[١٧]. نحو: أكثَر وأعَزّ في قوله تعالى: ﴿ أنا أكثَرُ مِنكَ مالاً، وأعَزُّ نَفَرًا ﴾[١٨].

أسماء الزمان والمكان والآلة:

تُوجد إضافة إلى المشتقات الوصفية مشتقاتٌ تدل على أسماء ذوات، تُوصَف ولا يُوصَف بها. وتلك هي: اسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

فاسما الزمان والمكان هما: اسمان مشتقان من المصدر، للدلالة على زمان

(15) الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ١: ١٤٥- ١٤٩.

(16) السكاكي: مفتاح العلوم ص ٥٠.

(17) ابن الحاجب: الكافية في النحو ٢: ٢١٢؛ والجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات ص٤١.

(18) الآية ٣٤ من سورة الكهف.

وقوع الفعل أو مكانه[١٩]. نحو: مَكتَب ومَنزِل ومَقام ومُلتَقى.

و**اسم الآلة** هو: اسم مُشتقّ من مصدر الفعل الثلاثي المجرد، للدلالة على الآلة التي يحصل بها الفعل [٢٠]. نحو: مِقرَض و مِفتاح و مِكسَحة.

خروج المشتقات عن دلالتها الوضعية في التراكيب

إن صِيَغ المشتقات، شأنها شأن أبنية المصادر[٢١]، قد تُستعمل في النصوص بحسب معناها الوضعي، وقد تجيء أحيانًا مُرادًا بها غير معناها الوضعي المعروف.

دُخُول المَعانِي الصرفية على صِيَغ اسم الفاعِل:

تدلّ الصِّيغ الوضعية لاسم الفاعل، كما سبق، على من وقع منه الفعل حدوثًا لا ثبوتًا. ولكن اسم الفاعل قد لا يحافظ على دلالته الوضعية، عندما يُستعمل في النصوص. ومن أمثلة ذلك مجيئه بمعنى اسم فاعل مشتق من غير مصدره كقوله تعالى: ﴿لَيسُوا سَواءً مِن أهلِ الكِتابِ أُمّةٌ قائِمةٌ﴾[٢٢] أي مُستَقِيمة، وقوله: ﴿وكَفَى بِنا حاسِبِينَ﴾[٢٣] أي مُحاسِبِين، وقوله ﷺ: «إذا باتَتِ المرأةُ مُهاجِرةً فِراشَ زَوجِها لَعَنَتها المَلائِكةُ حَتَّى تَرجِعَ»[٢٤] أي هاجِرة فِراشَ زَوجِها. وذلك لأن لفظ «المفاعَلة» يقتضي الاشتراك من اثنين، ولا يوجد هنا مشاركة، لأن المرأة هي التي هجرت. وقد تأتي المفاعَلة ويُراد بها نفس

(19) الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات ص ٤١؛ وقباوة، د. فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال ص١٧١.

(20) الجرجاني، عبد القاهر: المفتاح في الصرف ص ٦١.

(21) يُنظر في خروج المصادر عن دلالتها الوضعية: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٠، ج٢، ص ٣٠٥.

(22) الآية ١١٣ من سورة آل عمران؛ ومعمر بن المثنى: مجاز القرآن ١: ١٠٢.

(23) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١١: ٢٠٢.

(24) البخاري ص ١٩٩٤ تحت الرقم ٤٨٩٨؛ وابن حجر: فتح الباري ٩: ٣٦٥.

الفعل. [٢٥]

ومن دخول المعاني الصرفية على صِيَغ اسم الفاعل، مجيئه بمعنى اسم المفعول كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن ماءٍ دافِقٍ﴾[٢٦] أي مَدفُوق، وقوله:﴿لا عاصِمَ اليَومَ مِن أمرِ اللهِ ﴾[٢٧] أي لا مَعصُوم، وقوله: ﴿رَبِّ اجعَلْ هذا بَلَدًا آمِنًا﴾[٢٨] أي مأمُونًا فيه، وقوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ﴾[٢٩] أي مَخسُوئِينَ مُبعَدِين، من قولهم: خَسأتُ الكَلبَ، إذا بَعَّدتَهُ[٣٠]. وقال عَبيد بن الأبرص[٣١]:

بَلْ رُبَّ ماءٍ، وَرَدتُهُ، آجِنٍ سَبِيلُهُ خائِفٌ، جَدِيبُ

أي مَخُوف. وقال جرير [٣٢]:

قَد لُمتِنا، يا أُمَّ غَيلانَ، فِي السُّرى ونِمتِ، وما لَيلُ المطِيِّ بِنائِمِ

أي بمَنُوم فيه. قال الفراء: «وأهل الحجاز أفعَلُ لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً، إذا كان في مَذهَب نَعت، كقول العرب: سِرٌّ كاتِمٌ، ولَيلٌ نائِمٌ،

(25) ابن حجر: فتح الباري ٩: ٣٦٥.

(26) الآية ٦ من سورة الطارق؛ والفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن ٢: ١٥ و٣: ٢٥٥؛ وابن جني: الخصائص ١: ١٥٢؛ والثعالبي: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٣٠.

(27) الآية ٤٣ من سورة هود؛ والفراء: معاني القرآن ٢: ١٥؛ وابن جني: الخصائص ١: ١٥٢؛ والثعالبي: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٣٠.

(28) الآية ١٢٦ من سورة البقرة؛ والثعالبي: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٣٠.

(29) الآية ٦٥ من سورة البقرة.

(30) البخاري ص ٢٢٨٤.

(31)التبريزي: شرح المعلقات العشر ص ٣٧٦. وآجن: متغيّر. والسبيل: الطريق. والجديب: ما لا شجر فيه ولا نبات.

(32) ابن حبيب: ديوان جرير ص ٩٩٣؛ وسيبويه: الكتاب ١: ١٦٠؛ والمبرد: الكامل ص ١٣٥٦.

وعِيشةٌ راضِيةٌ»[٣٣].

ويطَّرد مجيء اسم الفاعل، بمعنى الصفة المشبهة، إذا أُضيف إلى معموله في المعنى، وعندئذٍ يدلّ على المضِيّ،[٣٤] كفاطِر وجاعِل في قوله تعالى: ﴿الحَمدُ للهِ فاطِرِ السَّماواتِ والأرضِ، جاعِلِ الملائِكةِ رُسُلاً﴾[٣٥]، وكافِل في قوله ﷺ: «أنا وكافِلُ اليَتِيمِ فِي الجَنّةِ هكَذا»[٣٦]، وأشار بالسَّبابة والوسطى وفرّق بينهما. وقد يأتي اسم الفاعل بمعنى الصفة المشبهة في غير هذا، كما في قوله تعالى:﴿وآتَينا مُوسَى سُلطانًا مُبِينًا﴾[٣٧] أي بَيِّنًا.

وجاء اسم الفاعل بمعنى اسم التفضيل، للتعبير عن اسم الذات، كما في قول الراجز[٣٨] :

ما هُوَ إلا الموتُ يَغلِي غالِيهْ
مُختَلِطًا سافِلُهُ بِعالِيهْ

أي أسفَلُه بأعلاه. فالسّافِل والعالِي كلاهما اسم فاعل، بمعنى اسم التفضيل، عُبِّر به عن اسم الذات. وهذه حالة نادرة كما سيظهر. ومثلها قوله تعالى: ﴿فجَعَلْنا عالِيَها سافِلَها﴾[٣٩] أي أعلاها أسفَلَها.

وجاء اسم الفاعل بمعنى المصدر، كما في قول أحدهم [٤٠]:

(33) الفراء: معاني القرآن ٣: ٢٥٥.
(34) سيبويه: الكتاب ١: ١٧١؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٠٥٦.
(35) الآية ١ من سورة فاطر.
(36) البخاري ص ٢٠٣٢ تحت الرقم ٤٩٩٨.
(37) الآية ١٥٣ من سورة النساء؛ والجلالان: تفسير الجلالين ص ١٠٣.
(38) ابن جني: الخصائص ٢: ٣٦٤.
(39) الآية ٧٤ من سورة الحجر.
(40) ابن جني: الخصائص ٣: ١٠١.

قُمْ قائِمًا، قُمْ قائِما لَقِيتَ عَبدًا نائِما

أي قُمْ قِيامًا. وقال عبد الله بن الحارث السَّهمِيّ [٤١]:

ألحِقْ عَذابَكَ بالقَومِ، الَّذِينَ طَغَوا وعائِذًا بِكَ أن يَعلُوُا، فيُطغُوِني

أي وعِياذًا بِكَ. وقال الفرزدق [٤٢]:

أَلَم تَرَنِي عاهَدتُ رَبِّي، وإنَّنِي لَبَينَ رِتاجٍ، قائِمًا، ومَقامِ

عَلَى حَلفةٍ، لا أشتِمُ الدَّهرَ مُسلِمًا ولا خارِجًا، مِن فِيَّ، زُورُ كَلامِ

أي ولا يَخرُجُ خُرُوجًا.

ويكثر مجيء اسم الفاعل في النصوص، للتعبير عن اسم الذات، فيما يُسَمِّيه النُّحاة بإقامة الصِّفة مقام الموصوف، حيث يُحذف الموصوف، وتقوم الصِّفة دالّة عليه، مُتَضَمِّنة معناه، نحو قوله تعالى: ﴿ولا يُفلِحُ السّاحِرُ حَيثُ أتَى﴾[٤٣]، فالسّاحِر في الأصل: اسم فاعل وهو صِفة، لكنّه أُقيم هنا مقام الشَّخص الذي يَسحَر، فزالت دلالته على الحدث، وخلص للدلالة على اسم الجنس.

ويُشترط في اسم الفاعل وغيره من المشتقات الوصفية، التي تقوم مقام الموصوف، فتعبِّر عنه وتُؤدِّي معناه، أن تكون من الصفات الخاصة بالموصوف، التي يدلّ إطلاقها عليه دون غيره، قال المبَرِّد: حَقّ النَّعتِ أن يأتِي بَعد المنعُوت، ولا يقع مَوقِعه حتّى يدلّ علَيه، فيكون خاصًّا به دون غَيره، تقول: جاءَنِي إنسانٌ طَوِيل. فإن قُلتَ: «جاءَنِي طَوِيلٌ» لَم يَجُز، لأنَّ طَوِيلاً أعَمُّ مِن إنسانٍ، فلا يدلُّ علَيه. فإن قُلتَ: جاءَنِي إنسانٌ مُتَكَلِّمٌ، ثم قُلتَ: «جاءَنِي مُتَكَلِّمٌ» جازَ، لأنَّكَ تدلّ به على

(41) المرزوقي: شرح ديوان الحماسة ص ٤٧٥؛ وسيبويه: الكتاب ١: ٣٤٢.

(42) الفرزدق: ديوانه ٢: ٢١٢؛ وسيبويه: الكتاب ١: ٣٤٦؛ والمبرد: الكامل ص ١٥٥. والرّتاج: الباب.

(43) الآية ٦٩ من سورة طه؛ وأبو حيان: البحر المحيط ٧: ٣٥٧.

الإنسان[٤٤].

يتَّضح من كلام المبرد أن قولنا: «جاءَنِي مُتَكَلِّم» يدلّ على إنسان. والإنسان:اسم جنس يدلّ على ذات. وهذا يدعم صحة الجزم بأنّ المشتقات الوصفية تُستعمل في مثل هذه المواضع، للتعبير عن اسم الذات، فتفقد معنى الحدث، وتدلّ على الموصوف المقدَّر، الذي هو اسم ذات غالبًا.

ومن أمثلة مجيء اسم الفاعل للتعبير عن اسم الذات قوله تعالى: ﴿والباقِياتُ الصّالِحاتُ خَيرٌ عِندَ رَبِّكَ﴾[٤٥]. فالباقِيات: جمع باقِية وهي اسم فاعل، عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. وقد قيل في تفسير كلمة الباقِيات: هي الأعمال الصالحة، وقيل الصلوات الخمس، وقيل كلمات التَّسبيح. فهي في الأصل صفة لهذه الأشياء التي تبقى، قامت مقامها ودلَّت عليها، ففقدَت معنى الحدث وأصبحت اسم ذات. ويُؤَكِّد ذلك أنها وُصفت بالصّالِحات. ولو كانت صفة لما جاز أن تُوصَف.

ومن الثابت عند النُّحاة أن كلّ ما يُوصَف من مصادر أو مشتقات تزول دلالته على الحدث[٤٦]. فلا يتعلَّق به الجارّ والمجرور والظرف، إن كان مصدرًا، ويصبح اسم ذات إن كان مشتقًّا وصفيًّا. وذلك لأن المشتق الذي يُوصَف يَخرج عن بابه من جهة أنَّه يَتخصَّص بالوصف والأصل فيه العموم، ومن جهة أنَّه يقع في موقع الاسم الجامد. ولذلك يزول منه معنى الحدث الذي كان يتَضَمَّنه، عندما كان جاريًا على بابه، ليسوغ وصفه بالحد ث الذي تتضَمَّنه صفته، أي إنه يصبح اسم ذات. ويُؤَكِّد ذلك قول ابن جني: «الصِّفة إذا جَرَت على الموصوف آذَنَت بتَمامِه،

(44) المبرد: الكامل ص ١٣٨٢.

(45) الآية ٤٦ من سورة الكهف.

(46) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ص ٥٦٥ و٨٨٩.

وانقِضاء أجزائه»[٤٧]. ومعنى ذلك أن الموصوف يصبح قائمًا بذاته، غير معتمد على غيره، وغير محتاج إلى مكان وزمان لضبط الحدث الذي تتَضَمَّنه الصفات. ولا يتحقَّق ذلك فيه إلا إذا أصبح اسم ذات.

ومن أمثلة مجيء اسم الفاعل للتعبير عن اسم الذات قوله تعالى: ﴿إذا وَقَعَتِ الواقِعةُ لَيسَ لِوَقعتِها كاذِبةٌ﴾[٤٨]. فالواقِعة: القِيامة. وهي اسم فاعل عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة، والتأنيث فيه تأنيث تَهويل وتَعظيم[٤٩]. وكاذِبة: نَفس تَكذِب. فهي اسم فاعل عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة، والتأنيث مجازي. وقال تعالى: ﴿وعَهِدْنا إلَى إبراهِيمَ وإسماعِيلَ أن طَهِّرا بَيتِيَ لِلطّائِفِينَ، والعاكِفِينَ، والرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[٥٠]. فالطّائِفُونَ والعاكِفُونَ والرُّكَّع: جمع طائِف وعاكِف وراكِع. وهي أسماء فاعِلِين عُبِّر بها عن أسماء ذوات للمبالغة. أما السُّجُود: فجمع ساجِد. وهو اسم فاعل على بابه، لأنه صفة للرُّكَّع.

وفي حديث أبي موسى: «إنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِنَ الصّالِقةِ، والحالِقةِ، والشاقّةِ»[٥١]. فالصّالِقة: التي تَصلِقُ وَجهَها عند المصِيبة وتَرفَعُ صَوتَها. والحالِقة: التي تَحلِقُ شَعرَها عند المصِيبة. والشّاقّة: التي تَشُقُّ ثِيابها. وهي أسماء فاعِلِين مؤنثة، عُبِّر بها عن أسماء الذوات للمبالغة. والمبالغة في مثل هذا الأسلوب تأتي من كون ظلال الحدث الزائل من اسم الفاعل ما تزال تتوارد على الذهن، مُشعرةً بأن اسم الذات الذي يكون

(47) ابن جني: الخصائص ٣: ٢٥٨.

(48) الآيتان ١ و٢ من سورة الواقعة؛ والزمخشري: الكشّاف٦: ٢٠؛ وأبو حيان: البحر المحيط١٠: ٧٥- ٧٦.

(49) الكفوي: الكلّيات ص ٨١٩.

(50) الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

(51)البخاري ص ٤٣٦ تحت الرقم ١٢٣٤.

هذا بابه يختلف وغيره من أسماء الذوات، بارتباطه بما هو ذهنيّ مجرَّد. والذهن هو منبع المبالغة، لأنه لا يخضع للحدود والأبعاد في رسم الصُّوَر، كما تخضع لها المحسوسات في عالم الواقع.

ومن أمثلة مجيء اسم الفاعل للتعبير عن اسم الذات قول كعب بن زهير [٥٢]:

قَد يُعوِزُ الحازِمُ، المِحمُودُ نِيَّتُهُ، بَعدَ الثَّراءِ، ويُثرِي العاجِزُ الحَمِقُ

فالحازِم والعاجِز: اسما فاعِلَين عُبِّر بكلّ منهما عن اسم الذات للمبالغة.

ومن دخول المعاني الصرفية على صِيَغ اسم الفاعل مجيئه بمعنى المنسوب في غير الصِّيَغ الوضعية[٥٣]، كما في قول جميل بثينة [٥٤]:

وأنتَ امرُؤٌ، مِن أهلِ نَجدٍ، وأهلُنا تَهامٍ، فما النَّجدِيُّ، والمُتَغَوِّرُ

فالمُتَغَوِّر: اسم فاعل للفعل تَغَوَّرَ يَتَغَوَّرُ، إذا نزل الغَور وهو الأرض المنخفضة، استُعمل بمعنى المنسوب إلى الغَور للمبالغة.

وتتوارد المعاني الصرفية على الصِّيَغ النائبة عن اسم الفاعل، وعلى صيغ مبالغته، على نحو ما مرّ في تواردها على صيغته. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فقَد جاءَكُم بَشِيرٌ ونَذِيرٌ﴾[٥٥]، وقوله: ﴿أُحِلَّت لَكُم بَهِيمةُ الأنعامِ إلا ما يُتلَى عَلَيكُم﴾ [٥٦]. فبَشِير: فَعِيل بمعنى مُفَعِّل: مُبَشِّر، عُبِّر بها عن اسم الذات للمبالغة.

(52) السكري: ديوان كعب بن زهير ص ٢٢٨. ويُعوز: يُصبح ذا عَوَز، أي: يَفتقر.

(53) أي: في غير الصيغ التي جاءت في أصل الوضع على وزن «فاعِل» للدلالة على المنسوب، نحو: لابِن وتامِر.

(54) جميل بثينة: ديوانه ص ٩١؛ وسيبويه: الكتاب ١: ٢٩٩.

(55) الآية ١٩ من سورة المائدة؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٦: ٨١.

(56) الآية ١ من سورة المائدة؛ وأبو حيان: البحر المحيط ٤: ١٥٤.

ونَذِير: فَعِيل بمعنى مُفعِل: مُنذِر، عُبِّر بها عن اسم الذات للمبالغة. والبَهِيمة: كلّ ما أبهم من جهة نقص النُّطق والفَهم. فهي فَعِيلة بمعنى مُفعِلة: مُبهِمة، عُبِّر بها عن اسم الذات للمبالغة.

وفي الحديث القدسي في صفة الذّاكِرِين: «هُمُ الجُلَساءُ لا يَشقَى بِهِم جَلِيسُهُم»(٥٧). فجَلِيس: فَعِيل بمعنى مُفاعِل: مُجالِس، عُبِّر بها عن اسم الذات للمبالغة. وقال الرّاعي (٥٨):

* طاوَعتُهُ، بَعدَما طالَ النَّجِيُّ بِنا *

يُريد: المناجاة. فالنَّجِيّ: فَعِيل بمعنى مُفاعِل: مُناجٍ، عُبِّر به عن معنى مصدره.

ومن أمثلة التوارد، على صيغ المبالغة، قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذلِكَ لآياتٍ لِكُلِّ صَبّارٍ شَكُورٍ﴾(٥٩). فصَبّار: مبالغة اسم فاعل للفعل صَبَرَ يَصبِرُ، عُبِّر بها عن اسم الذات للمبالغة، أما شَكُور: فمبالغة اسم فاعل على بابها لأنها استُعملت صفة. وقال تعالى:﴿إِنَّكَ أنتَ عَلام الغُيُوب﴾(٦٠). فعَلام: مبالغة اسم فاعل استُعملت بمعنى الصفة المشبهة لإضافتها إلى معمولها. وقال المغيرة بن حبناء (٦١):

أراكَ جَمَعتَ مَسألةً، وحِرصًا وعِندَ الحَقِّ، زَحّارًا، أُنانا

(57) البخاري ص ٢٣٥٤ تحت الرقم ٦٠٤٥.

(58) الراعي النميري: شعر الراعي النميري وأخباره ص ٣٣؛ والمبرد: الكامل ص ٣٦٨-٣٦٩.

(59) الآية ٥ من سورة إبراهيم.

(60) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(61) سيبويه: الكتاب ١: ٣٤٢؛ وابن منظور: لسان العرب (زحر). وأنانًا: صفة مشبهة باسم الفاعل للفعل: أنَّ يَئِنّ، عُبّر بها عن معنى مصدره.

أي: تَزحَرُ زَحِيرًا. والزَّحِير: الأنِين من شِدّة أو وَجَع. فزَحّار: مبالغة اسم فاعل، عُبِّر بها عن معنى مصدرها.

وأكتفي بهذا القدر من الحديث عن الصِّيَغ النائبة عن اسم الفاعل وصيغ مبالغته، وعلاقتها بظاهرة خروج المشتقات عن دلالتها الوضعية، للتعويض عن الإسهاب والتفصيل اللذَين سيطرا على جوّ الدراسة، لدى تناول المعاني الصرفية التي تتوارد على صيغ اسم الفاعل. وقد فرَضَت طبيعة البحث الإطالة في هذا الموضع، لأن اسم الفاعل هو المدخل إلى بقية المشتقات الوصفية، وهو النموذج الذي تتطابق مسائله مع أغلب مسائل أخواته من تلك المشتقات.

دخول المعاني الصرفية على صِيَغ اسم المفعول:

تدلّ صِيَغ اسم المفعول، كما سبق، على من وقع عليه الفعل حدوثًا لا ثُبُوتًا. هذا في أصل الوضع، أما في الاستعمال فشأنه شأن اسم الفاعل، إذ يجيء في النصوص أحيانًا دالاً على غير معناه الوضعي. ومن أمثلة ذلك مجيئه للتعبير عن اسم الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿وإذا قَرأتَ القُرآنَ جَعَلْنا بَينَكَ وبَينَ الَّذِينَ لا يُؤمِنُونَ بِالآخِرةِ حِجابًا مَستُورًا﴾ (٦٢) أي ساتِرًا، وقوله: ﴿ إنَّهُ كانَ وَعدُهُ مأتِيًّا﴾(٦٣) أي آتِيًا، وقول أبي مِحجَن(٦٤) :

* وأكشِفُ المأزِقَ المكرُوبَ غُمّتُهُ *

أي: الكارِب.

(62) الآية ٤٥ من سورة الإسراء؛ والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ص ٨٢٣.

(63) الآية٦١ من سورة مريم؛ والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ص ٨٧٧؛ وأبو حيان: البحر المحيط٧: ٢٧٩.

(64) العسكري، أبو هلال: ديوان أبي مِحجن الثقفي ص١٩. والمأزق: المضيق في الحرب. والمكروب: الشديد على النفس.

ويُستعمل اسم المفعول أيضًا بمعنى الصفة المشبهة، كما في قوله تعالى: ﴿والخَيلِ المسَوَّمةِ﴾(٦٥) أي الحَسَنة. فالمسَوَّمة: اسم مفعول للفعل: سُوِّمَ يُسَوَّمُ، عُبِّر به عن الصفة المشبهة للمبالغة. وهذا الاستعمال نادر كما سيظهر.

ويأتي اسم المفعول للتعبير عن اسم الذات، كما في قوله تعالى: ﴿تأمُرُونَ بِالمعرُوفِ وتَنهَونَ عَنِ المنكَرِ﴾(٦٦). فالمعرُوف: ما أقَرَّهُ الشَّرعُ. والمنكَر: ما أنكَرَهُ وقَبَّحَه ُ. فكل منهما اسم مفعول عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة.

ومن خروج المشتقات عن معانيها الوضعية مجيء الصيغ النائبة عن اسم المفعول أيضًا للتعبير عن اسم الذات كما في قوله تعالى: ﴿يا لَيتَنِي مُتُّ، قَبلَ هذا، وكُنتُ نِسيًا مَنسِيًّا﴾(٦٧)، وقوله:﴿فجَعَلْناها حَصِيدًا كأنْ لَمَ تَغنَ بِالأمسِ﴾ (٦٨)، وقوله: ﴿ولَقَد خَلَقْنا الإنسانَ مِن سُلالةٍ مِن طِينٍ﴾(٦٩).

فالنِّسيُ: كلّ ما نُسِيَ مِن عَصاةٍ أو أداةٍ أو نحو ذلك، فهو فِعْل بمعنى مَفعُول: مَنسِيّ. والحَصِيد: الشَّيء المحصُود، فهو فَعِيل بمعنى مَفعُول. والسُّلالة: الماء يُسَلُّ مِنَ الظَّهرِ سَلاً، فهي فُعالة بمعنى مَفعُولة: مَسلُولة مَسحُوبة. وهذه الصِّيغ عُبِّر بكل منها عن اسم الذات للمبالغة.

(65) الآية ١٤ من سورة آل عمران؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤: ٣٢؛ والجلالان: تفسير الجلالين ص ٥٢؛ والتبريزي: شرح المعلقات العشر ص ١٤١.

(66) الآية ١١٠ من سورة آل عمران.

(67) الآية ٢٣ من سورة مريم؛ وابن مجاهد: السبعة في القراءات ص ٤٠٨؛ ومعمر بن المثنى: مجاز القرآن ٢: ٤.

(68) الآية ٢٤ من سورة يونس؛ ومعمر بن المثنى: مجاز القرآن ١: ٢٧٧.

(69)الآية ١٢من سورة المؤمنون؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٢: ١٠٢؛ وأبو حيان: البحر المحيط ٧: ٥٤٤ .

وفي حديث الاغتسال: «ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رأسِهِ ثَلاثَ غُرَفٍ بِيَدِهِ[٧٠]، وفي الحديث أيضًا: «مَن قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فهُوَ بِخَيرِ النَّظَرَينِ: إمّا أن يُودَى، وإمّا أن يُقادَ»[٧١]. فالغُرَف: جمع غُرفة، وهي مقدار ما يُغرَف بالكَفّ. فهي فُعْلة بمعنى مَفعُولة، عُبِّر بها عن اسم الذات للمبالغة. والقَتِيل: فَعِيل بمعنى مَفعُول، عُبِّر به عن اسم الذات.

وقال امرؤ القيس [٧٢]:

* ويُضحِي فَتِيتُ المِسكِ فَوقَ فِراشِها *

فالفَتِيت: دُقاق الشيء المفتُوت. فهو فَعِيل بمعنى مَفعُول، عُبِّر به عن اسم الذات. والفِراش: كلّ ما فُرِشَ ومُهِّدَ. فهو فِعال بمعنى مَفعُول: مَفرُوش، عُبِّر به عن اسم الذات. وقال عمرو بن كلثوم [٧٣]:

مَتَى نَنقُلْ، إلَى قَومٍ، رَحانا يَكُونُوا، فِي اللِّقاءِ، لَها طَحِينا

فطَحِين: فَعِيل بمعنى مَفعُول، عُبِّر به عن اسم الذات. والغرض في كلّ ذلك هو المبالغة.

ويُشار إلى أن دخول المعاني الصرفية على صيغ اسم الفاعل أكثر من دخولها على صيغ اسم المفعول. ويعود السبب إلى أن اسم الفاعل مرتبط بالفعل المبني للمعلوم، على حين أن اسم المفعول مبني على الفعل المبني للمجهول. وهذا يجعل اسم الفاعل أقرب إلى المصادر، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، لأنها كلها مبنية على أساس الحدث الذي عُلِم صاحبه، إلا نادرًا.

(70) البخاري ص ١٠٠ تحت الرقم ٢٤٥؛ وابن حجر: فتح الباري ١: ٤٦٨– ٤٦٩.

(71) البخاري ص ٢٥٢٢ تحت الرقم ٦٤٨٦؛ وابن حجر: فتح الباري ١٢: ٢٥٥.

(72) التبريزي: شرح المعلقات العشر ص ٥٦.

(73)التبريزي: شرح المعلقات ص ٢٦٤.

دخول المعاني الصرفية على صيغ الصِّفة المشبّهة:

الصفة المشبهة وُضِعَت في الأصل للدلالة على ثبوت نسبة الحدث الذي تَتَضَمَّنُه إلى موصوفها. ولكنها قد تجيء في الاستعمال مُعبِّرة عن غير معناها الوضعي، كما هو شأن أخواتها من المشتقات الوصفية. والذي يُلاحَظ على صيغ الصفة المشبهة أنها لم تُستعمَل بمعنى اسم الفاعل أو المفعول. وذلك لأن صِيَغها موضوعة للدلالة على الثُّبوت، فإذا فقدت هذا المعنى لم يُؤمَن اللَّبس، خصوصًا أن أغلب صِيَغها تشترك وصِيَغ المبالغة، والصيغ النائبة عن اسم الفاعل والمفعول. يُضاف إلى ذلك أن الصِّيَغ النائبة عن اسمي الفاعل والمفعول، إضافة إلى صِيَغهما وصِيَغ المبالغة، كثيرة ومتنوِّعة وخفيفة، فلا حاجة للاعتماد على صِيَغ الصفة المشبهة للدلالة على اسمي الفاعل والمفعول.

إن هذا يعني أن الصفة المشبهة ينحصر مجيئها، على غير معناها الوضعي، بدلالتها على اسم الذات والمصدر. ومن أمثلة مجيئها للتعبير عن اسم الذات قوله تعالى: ﴿ولا تَتَبَدَّلُوا الخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾(٧٤)، وقوله: (وما آمَنَ مَعَهُ إلا قَلِيلٌ)(٧٥)، وقوله:﴿وألفَيا سَيِّدَها لَدَى البابِ﴾(٧٦)، وقوله: ﴿ويَدرَؤُونَ بِالحَسَنةِ السَّيِّئةَ﴾(٧٧). فالخَبِيث والطَّيِّب والقَلِيل والسَّيِّد والحَسَنة والسَّيِّئة: كلها صفات مشبهة عُبِّر بها عن أسماء ذوات للمبالغة.

وقال النَّبيّ ﷺ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الكَبِيرِ ، والمارُّ عَلَى القاعِدِ، والقَلِيلُ عَلَى الكَثِيرِ»(٧٨). فالصَّغِير و الكَبِير والقَلِيل والكَثِير: صفات مشبهة عُبِّر بها عن

(74) الآية ٢ من سورة النساء.

(75) الآية ٤٠ من سورة هود.

(76) الآية ٢٥ من سورة يوسف.

(77) الآية ٢٢ من سورة الرعد؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٩: ٢٧٠.

(78) البخاري ص ٢٣٠١ تحت الرقم ٥٨٧٧.

أسماء الذوات للمبالغة. وقال أبو محجن[٧٩]:

ولَستُ إلَى الصَّهباءِ، ما عِشتُ، ولا تابِعًا قَولَ السَّفِيهِ، المعانِدِ

فالصّهباء والسَّفِيه: كلتاهما صفة مشبهة عُبِّر بها عن اسم الذات للمبالغة.

ومن مجيء الصفة المشبهة بمعنى المصدر قوله تعالى: ﴿كَي نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا، ونَذكُرَكَ كَثِيرًا ﴾[٨٠]. فكَثِيرًا الأولى معناها: تَسبِيحًا كَثِيرًا، والثانية معناها ذِكرًا كَثِيرًا. وتُعربان مفعولاً مطلقًا لدلالتهما على معنى المصدر. ومثل ذلك قوله ﷺ: «لَو تَعلَمُونَ ما أعلَمُ لَضَحِكتُم قَلِيلاً، وبَكَيتُم كَثِيرًا»[٨١].

وتجيء الصفة المشبهة بمعنى الظرف في مثل ما ذكره سيبويه بقوله: «ومِمّا يُختار فيه أن يكون ظرفًا، ويقبح أن يكون غير ذلك، صفة الأحيان، تقول: سِيرَ عَلَيه طَوِيلاً، وسِيرَ عَلَيه حَدِيثًا، وسِيرَ عَلَيه كَثِيرًا، وسِيرَ عَلَيه قَدِيمًا. وإنما نُصِب صفةُ الأحيان على الظرف، ولم يَجُز الرفع، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم»[٨٢]. ويَقصِد بقوله: «الصفة لا تقع مواقع الاسم» أن كل صفة قُيِّدت بالزمان لا تصلح أن يُوصَف بها ذو الجُثّة من الأسماء. ولذلك لا يصح أن تقوم مقامه وتدل عليه. أما المصادر فيصح وصفها بالصفات المقَيَّدة بالزمان، لأن المصدر قوي الشبه بالزمان [٨٣]. فطَوِيلاً وحَدِيثًا وكَثِيرًا وقَدِيمًا: صفات مشبهة، عُبِّر بها عن معنى الظرف

(79) العسكري، أبو هلال: ديوان أبي مِحجن الثقفي ص٣٦. والصّهباء: الخَمرة المتخذة من العنب الأبيض.

(80)الآيتان ٣٣ و ٣٤ من سورة طه؛ والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ص ٨٩٠.

(81) البخاري ص ٢٣٧٩ تحت الرقم ٦١٢٠.

(82) سيبويه: الكتاب ١: ٢٢٧.

(83) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ص ٤١٠ و٤٩١ و٥٢٢؛ وأبو حيان: البحر المحيط ٩: ٤٩٢.

الزماني. وهو اسم جنس معنوي جامد.

وأخيرًا تجيء الصفة المشبهة بمعنى اسم التفضيل، في نحو قوله تعالى: ﴿قالَ كَبِيرُهُم﴾ (٨٤) أي: أكبَرُهُم. ومثل هذا نادر في الكلام، لأن الغالب هو خلاف هذا، وهو مجيء اسم التفضيل بمعنى الصفة المشبهة. وذلك لأن اسم التفضيل أقوى من الصفة من حيث الوصف، إذ يتضَمَّن معناها إضافة إلى معنى التفوق.

دخول المعاني الصرفية على صيغة اسم التفضيل:

يدل اسم التفضيل، كما مرَّ، على أن موصوفه قد تفوَّق في انتسابه إلى معناه على ما يُشاركه ذلك المعنى. فهناك مشارَكة بين اثنين في معناه، أحدهما تفوَّق على الآخر. هذا في أصل الوضع، أما في الاستعمال فقد تجيء صيغة اسم التفضيل مُرادًا بها غير معناها الوضعي. ومن أمثلة ذلك مجيئه بمعنى اسم الفاعل، قوله تعالى: ﴿ورَبُّكَ أعلَمُ بِالمفسِدِينَ﴾(٨٥) أي عالِم. فأعلَم: اسم تفضيل عُبِّر به عن اسم الفاعل للمبالغة. ولا يجوز حملُه على بابه، لأنه جاء نكِرةً غير مُضاف، ولا مقرُونًا بحرف الجرّ «من». وقال الفرزدق (٨٦):

فقُلتُ: صَدَقتُم، يا مَنافَ بنَ فائِشٍ، وفِي فائِشٍ أنتُم أدَقُّ، وأسفَلُ

أي: دَقِيقُونَ وسافِلُونَ.

ومن خروج اسم التفضيل عن معناه الوضعي مجيئه بمعنى اسم المفعول، كقول العرب: «جَرَى لَهُ طائِرٌ أشأمُ»(٨٧) أي: مَشؤُوم. فأشأم: اسم تفضيل، عُبِّر به عن اسم المفعول للمبالغة. ويندر مجيء اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول، لأنه مبنيّ على

(84) الآية ٨٠ من سورة يوسف؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٩: ٢١١.

(85) الآية ٤٠ من سورة يونس.

(86) الفرزدق: ديوانه ٢: ٩٧. والفائش: المفتخر بما ليس عنده.

(87) ابن فارس: الصاحبي ص ٢٥٧؛ والثعالبي: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٧٨.

الفعل المعلوم الفاعل، على حين أن اسم المفعول مبنيّ على فعل مجهول الفاعل.

ويكثر مجيء اسم التفضيل بمعنى الصفة المشبهة، كما في قوله تعالى: ﴿وهُوَ أهوَنُ عَلَيهِ﴾ (٨٨) أي: هَيِّن، وذلك لأن الله – عزّ وجلّ – لا يكون شيء أهوَن عليه من شيء آخر. فأهوَن: اسم تفضيل عُبِّر به عن معنى الصفة المشبهة للمبالغة. وكل اسم تفضيل استُعمل نكرةً، مجرَّدًا مِن «مِن» والإضافة، حُمِل على معنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة. وقد جعل المبَرِّد هذا الاستعمال قياسيًّا، في حين أجازه غيره من النحاة (٨٩).

والسبب في كثرة مجيء اسم التفضيل، بمعنى اسم الفاعل والصفة المشبهة، يرجع إلى أنه مبنيّ على حدث معلوم الفاعل، وهما كذلك، إضافة إلى أنه يتَضَمَّن معناهما مزيدًا عليه معنى التفوُّق. وقد تقدَّم أن مجيء البناء، للدلالة على غير معناه الوضعي، يكون لغرض المبالغة وتوكيد قوة الوصف. ولهذا كان استعمال صيغة التفضيل، للتعبير عن اسم الفاعل والصفة المشبهة، أدعى إلى المبالغة وأقوى وقعًا في النفس، مما لو استُعملت صيَغهما للتعبير عن معناهما.

ومن أمثلة مجيء اسم التفضيل بمعنى الصفة المشبهة قول الفرزدق(٩٠):

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بنَى لَنا بَيتًا، دَعائِمُهُ أعَزُّ وأطوَلُ

أي: عَزِيزة وطَوِيلة. وقال متَمِّم بن نُوَيرة(٩١):

ولَقَد غُبِطتُ، بِما أُلاقِي، حِقبةً ولَقَد يَمُرُّ عَلَيَّ يَومٌ، أشنَعُ

(88) الآية ٢٧ من سورة الروم؛ وابن الحاجب:الكافية في النحو ٢: ٢١٧؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٤: ٢٠.

(89) المبرد: الكامل ص ٨٧٧؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١١٤٣.

(90) الفرزدق: ديوانه ٢: ١٥٥؛ والمبرد: الكامل ص ٨٧٧.

(91) الخطيب التبريزي، أبو زكرياء يحيى بن علي: شرح اختيارات المفضل ص ٢٧١.

أي: شَنِيع. وقال عمر بن أبي ربيعة[٩٢] :

فأقبَلَتا، فارتاعَتا، ثُمَّ قالَتا: أقِلِّي عَلَيكِ اللَّومَ، فالخَطبُ أيسَرُ

أي: يَسِير.

وجاء اسم التفضيل بمعنى المصدر، كما في قول زهير [٩٣]:

فتُنتِجْ لَكُم غِلمانَ أشأمَ، كُلُّهُم كأحمَرِ عادٍ، ثُمَّ تُرضِعْ، فتَفطِمِ

أي: غِلمان شُؤمٍ. وجاء بمعنى الظرف،كما في قول تميم بن مقبل[٩٤]:

هَلِ الدَّهرُ إلا تارتانِ : فتارةٌ أمُوتُ، وأُخرَى أبتَغِي العَيشَ أكدَحُ

يُرِيد: وتارةٌ أبتَغِي العَيش. وأُخرَى: مؤنّث آخَر. وهو في الأصل اسم تفضيل لفعل مُهمَل، لكنه خسر معنى التفضيل بالكليّة [٩٥] ولم يعُد مستَعمَلاً مع «مِن» أو الإضافة، بل يُستعمَل مجرَّدًا منهما وهو نكرة، أو مُعرَّفًا بأل مُطابِقًا مَوصُوفه في التعريف والتَّنكير. واستُعمل اسم التفضيل بمعنى الظرف المكاني، في مثل قوله تعالى: ﴿والرَّكبُ أسفَلَ مِنكُم﴾ [٩٦].

ويكثر مجيء اسم التفضيل للتعبير عن اسم الذات، كما هو الشأن في المشتقات الوصفية الأخرى. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وكُلاً وَعَدَ اللهُ

(92) عمر بن أبي ربيعة: ديوانه ١: ٢٤٩؛ والمبرد: الكامل ص ٧٩٨.

(93) التبريزي: شرح المعلقات العشر ص ١٤٩. وعاد: المراد بهم ثمود قوم صالح. وأحمَر: هو قدار عاقِر الناقة.

(94)تميم بن مقبل: ديوانه. شرح مجيد طراد،دار الجيل، بيروت١٩٩٨.ص٢٤؛ والمبرد، محمد بن يزيد:المقتضب .١: ١٣٨.

(95) ابن الحاجب: الكافية في النحو ٢: ٢١٩.

(96) الآية ٤٢ من سورة الأنفال؛ وسيبويه: الكتاب ٣: ٢٨٩.

الحُسنَى﴾ [٩٧]، الحُسنَى: الجَنّة باتِّفاق، وقوله: ﴿الوَصِيّةُ لِلوالِدَينِ والأقرَبِينَ بِالمعرُوفِ﴾ [٩٨]. فالحُسنَى: مؤنّث الأحسَن، اسم تفضيل عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. والأقرَبُون: جمع أقرَب، اسم تفضيل عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. وقال جرير[٩٩]:

إذا أرسَلتُ صاعِقةً عَلَيهِم رأوا أُخرَى تَحَرَّقُ، فاستَدامُوا

فأُخرَى: تعني صاعِقة مُغايِرة. فهي اسم تفضيل عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. وقال الحُطَيئة[١٠٠]:

حَتَّى إذا ما الصُّبحُ شَقَّ عَمُودَهُ وعَلاهُ أسطَعُ، لا يُرَدُّ، مُنِيرُ

فأسطَع: اسم تفضيل بمعنى اسم الفاعل: السّاطِع للمبالغة، عُبِّر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. وهو الضَّوء المنتَشِر السّاطِع. وقال عمرو بن كلثوم [١٠١]:

* بِهِم نِلنا تُراثَ الأكرَمِينا *

الأكرَمُون: جمع أكرم. وهو اسم تفضيل عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة.

* * * * *

كانت تلك أهم صُوَر خروج المشتقات الوصفيّة عن معانيها الوضعية عند استعمالها في التراكيب، حيث تبين أن المشتقات قد يُستعمل أحدها بمعنى الآخر، وقد تجيء بمعنى المصادر، والأكثر أنها تستعمل للدلالة على أسماء الذوات.

وهذه الاستعمالات منها ما هو قياسي، ومنها ما يندرج تحت السماع. فمن

(97) الآية ٩٥ من سورة النساء؛ وأبو حيان: البحر المحيط ٤: ٣٨.

(98) الآية ١٨٠ من سورة البقرة؛ وأبو حيان: البحر المحيط ٢: ١٦٤.

(99) ابن حبيب: ديوان جرير ص ٢٨١؛ والمبرد: الكامل ص ١٥٥.

(100) ابن السكيت: ديوان الحطيئة ص ١٤٧.

(101) التبريزي: شرح المعلقات العشر ص ٢٧٥.

القياس مجيء المشتقات الوصفية للتعبير عن أسماء الذوات، ومجيء اسم التفضيل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، على نحو ما ظهر في مواضعه سابقًا، ومنه استعمال الصفة المشبهة بمعنى المصدر في المواضع التي تقوم فيها مقامه، فتُعربُ مفعولاً مطلقًا، ومجيء كلّ من اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الصفة المشبهة عندما يُضاف كلّ منهما إلى معموله. والغرض من هذه الاستعمالات القياسية هو المبالغة وتوكيدها.

ومن السماع مجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، ومجيئه ومبالغته بمعنى المصدر، واستعمال بعض أسماء الفاعلين في موضع بعض، واستعمال اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل، ومجيء أسماء المفاعيل بعضها في موضع بعض، واستعمال اسم التفضيل بمعنى المصدر واسم المفعول. وكل ذلك ظهر في مواضعه من البحث.

ويُشار إلى أن مثل هذه الاستعمالات السماعية ينبغي أن تظلّ محصورة في حيّز السماع، وألا يُتَوَسَّع فيها، لكيلا يؤدي ذلك إلى اختلاط الوظائف الصرفية للأسماء، وحصول الاضطراب في الاستعمالات اللغوية للألفاظ، في التراكيب التعبيرية.

المصادر والمراجع

- الأستراباذي، رضي الدين:**شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥ .
- **شرح الكافية في النحو لابن الحاجب**، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩ .
- الأشموني، أبو الحسن: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط، دار الكتاب العربي، بيروت١٩٥٥.
- البخاري، محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**. تحقيق:الدكتور مصطفى البغا، مطبعة الهندي، دمشق ١٩٧٦ .
- تميم بن مقبل: **ديوانه**. شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت١٩٩٨.
- الثعالبي، أبو منصور: **فقه اللغة وسر العربية**. تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه، دار الفكر، دون تاريخ .
- الجرجاني، عبد القاهر: **المفتاح في الصرف** . تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧ .
- الجرجاني، علي بن محمد: **كتاب التعريفات**. تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٨ .
- الجلالان، جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي: **تفسير الجلالين**. دار خدمات القرآن، دمشق، دون تاريخ.
- جميل بثينة: **ديوانه**. تحقيق وشرح: الدكتور حسين نصّار، ط٢، مكتبة مصر، القاهرة ١٩٦٧ .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دون تاريخ .
- ابن حبيب، محمد: **ديوان جرير**. تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ .
- ابن حجر العسقلاني: **فتح الباري** . ط٣، دار الفيحاء، دمشق ٢٠٠٠ .

- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: **البحر المحيط في التفسير**. بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢.
- الخطيب التبريزي، أبو زكرياء يحيى بن علي: **شرح اختيارات المفضل**. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧ .
- **شرح المعلقات العشر** تحقيق: الدكتور فخر الدِّين قباوة، دار الفكر، دمشق١٩٩٧.
- الراعي النميري: **شعر الراعي النميري وأخباره**. جمعه وعلّق عليه: ناصر الحاني، المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق ١٩٦٤ .
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **الكشاف**. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٩٩٨ .
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: **مفتاح العلوم** . ضبطه وعلَّق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧.
- السكري: **ديوان كعب بن زهير** . ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠.

العسكري، أبو هلال: **ديوان أبي مِحجن الثقفي**. قدم له: الدكتور صلاح الدين المنجد، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٠.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : **التبيان في إعراب القرآن**. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧ .
- عمر بن أبي ربيعة: **ديوانه** . تقديم وشرح: قدري مايو، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٧.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** .تحقيق: مصطفى الشُّويمي، مؤسسة أ – بدران، بيروت ١٩٦٣ .
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**. ط٣، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣.
- قباوة، الدكتور فخر الدين: **تصريف الأسماء والأفعال**. ط٣، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٨ .
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**. راجعه: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: **الكليات**. تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٢.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: **شرح الكافية الشافية**. تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢ .
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **الكامل في اللغة والأدب**. تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧ .
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى: **السبعة في القراءات**. تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
- المرزوقي: **شرح ديوان الحماسة**. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت ١٩٩١.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري: **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ.
- معمر بن المثنى، أبو عبد الله: **مجاز القرآن**. تحقيق وتعليق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم المصري: **لسان العرب**. ط١، دار صادر، بيروت١٩٩٢.
- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري: **الجامع الصغير في النحو**. تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠.
- **شرح شذور الذهب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لم تُذكر دار النشر وتاريخه.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**. تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ١٩٩٢.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**: الجزء الأول، لعام ١٩٣٤.